منظمات تونسية تخشى «إقصاء» أطراف سياسية عن «الحوار الوطني»

انتقدت عدة منظمات حقوقية واجتماعية تونسية قرار الرئيس قيس سعيد تخصيص جلسات «الحوار الوطني»، المزمع إجراؤه لحل الأزمة السياسية، لفئات الشباب في المقام الأول، وقالت إن هذه الخطوة «تعرقل شروط الحوار لأنها تقصي الأطراف السياسية الفاعلة على المستويين السياسي والانتخابي». وكان الرئيس سعيد قد أكد خلال إشرافه للمرة الثانية على مجلس الوزراء، على إشراك الشباب في الحوار الوطني، الذي قال إنه «سيكون مختلفاً تماماً عن التجارب السابقة، وسيتطرق إلى عدة مواضيع، أهمها النظام السياسي والقانون الانتخابي في تونس». وفي هذا السياق كلف الرئيس سعيد نزار بن ناجي، وزير تكنولوجيات الاتصال، بإحداث منصات للتواصل الافتراضي في كل المناطق وفي أقرب الآجال، وذلك «بهدف تمكين الشباب على وجه الخصوص، وكل فئات الشعب التونسي عموماً، من المشاركة في حوار وطني حقيقي، عبر عرض مقترحاتهم وتصوراتهم في كل المجالات».

لكن مهاب القروي، ممثل منظمة «أنا يقظ» (حقوقية مستقلة)، اعتبر حديث الرئيس غير واضح المعالم، وطالبه بالكشف عن كل تصورات الحوار الوطني المنتظر تنظيمه، وأهداف هذا الحوار، واستعراض الأولويات، التي سيتم اعتمادها في تنظيمه. مشدداً على أولوية وضع شروط لهذا الحوار، وعدم إقصائه لأي أحد.

8
الاثنين 19 ربيع الأول 1443 هـ/ 25 أكتوبر 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد E 3966
الوسط
Monday 25th October 2021 - 15 th year - Issue No.E 3966
alwasat.com.kw

انقلابيو اليمن يلجأون إلى منابر المساجد لحشد المجندين

قتلى وجرحى إثر سقوط صاروخ على حي سكني بذمار اليمنية

المعارك في مأرب

دعا خطباء ومعممو الميليشيات الحوثية من فوق منابر المساجد في صنعاء جموع المصلين ومرتادي المساجد في العاصمة المختطفة إلى سرعة الانضمام إلى جبهاتهم، وذلك في حملة تجنيد حوثية جديدة، ذكرت مصادر محلية في صنعاء أنها تعد الرابعة التي أطلقتها الجماعة في غضون أشهر قليلة.

وأفادت المصادر في صنعاء، لـ«الشرق الأوسط»، بأن دعوات الانقلابيين للسكان والمصلين خلال خطبتي يوم الماضي في صنعاء إلى التحشيد والنفير شددت على البدء فوراً بتسجيل أسمائهم وبياناتهم في سجلات يحملها مسلحون حوثيون عند بوابة كل مسجد من أجل إخضاعهم لتلقي دورات ثقافية وعسكرية استعداداً لإرسالهم إلى جبهات مأرب.

ونتيجة للخسائر البشرية المتلاحقة التي تكبدتها الجماعة ومساعيها الرامية حالياً لتعويض ذلك النقص، أوضحت المصادر أن معممي الميليشيات حاولوا في خطبهم الاستنجاد بالمصلين ودغدغة مشاعرهم وإقناعهم بمختلف الأساليب لتسجيل أسمائهم في دورات تعبوية تنتهي بالزج بهم بميادين القتال.

وتحدثت المصادر عن أن الجماعة عمدت إلى توزيع عناصر وموالين لها بحوزتهم سجلات على أبواب عشرات المساجد في العاصمة بهدف التغرير على المصلين ومحاولة إقناعهم بتسجيل أسمائهم في سجلات الالتحاق.

وكشفت المصادر لـ«الشرق الأوسط»، عن أن الخطوات الحوثية تلك جاءت بناءً على تعميمات جديدة كانت قد أصدرتها قيادات حوثية بارزة في صنعاء ألزمت خلالها خطباء المساجد بسرعة الدعوة إلى التحشيد للجبهات خصوصاً جبهات مأرب.

وأشارت إلى أن عودة استهداف الميليشيات لمرتادي المساجد في صنعاء وغيرها تكشف فشل حملات التجنيد الواسعة التي تنظمها الجماعة في السابق نتيجة استمرار العزوف الشعبي عن التجاوب مع كل دعواتها.

وعلى الصعيد ذاته، أفاد مصلون بمساجد في صنعاء، لـ«الشرق الأوسط»، بأن الميليشيات مُنيت هذه المرة كعادتها بخيبة أمل كبيرة عقب رفض غالبية المصلين لحظة مغادرتهم المساجد تسجيل أسمائهم لتلقي دوراتها والانضمام لجبهاتها.

وعد البعض منهم ذلك الرفض بأنه يأتي كرد واضح من قبلهم على خطاب الكراهية والتحريض على العنف والقتل والانتقام الذي انتهجه خطباء ومعممو الميليشيات من فوق المنابر.

وسقط صاروخ باليستي على حي سكني بمدينة ذمار شمالي اليمن؛ ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، وفق إعلام محلي وشهود عيان.

وقال سكان محليون، لمراسل الأناضول، إن صاروخا باليستيا سقط، فجر ، على حي النجدة بمدينة ذمار، مركز المحافظة التي تحمل الاسم ذاته، والتي تقع تحت سيطرة جماعة "الحوثي".

وأضاف السكان أن سيارات الإسعاف هرعت إلى مكان سقوط الصاروخ، لافتين إلى أنه تسبب في سقوط قتلى وجرحى، دون التمكن من تقديم أرقام محددة.

بدورها، ذكرت وسائل إعلام محلية، بينها صحيفة "عدن الغد"، أن الصاروخ الباليستي سقط بالقرب من مركز تدريب للشرطة العسكرية، وهو أحد المعسكرات التي تطلق منها جماعة "الحوثي" الصواريخ الباليستية نحو المحافظات الخاضعة للحكومة اليمنية.

وسط تململ بين حلفائه في «التنسيقي» الشيعي

المالكي يحاصر الصدر بـ«الإطار الوطني»

كشف مصدر سياسي مقرب من ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي (رئيس الوزراء الأسبق)، أن الأخير سوف يستضيف اجتماعاً للقوى الفائزة بالانتخابات باستثناء التيار الصدري. وطبقاً لمصدر مقرب من ائتلاف «دولة القانون»، وفي تصريح لـ«الشرق الأوسط»، فإن «الاجتماع الذي دعا إليه (ائتلاف دولة القانون) سوف تحضره جميع القوى الفائزة في الانتخابات، وليس فقط القوى الشيعية، ويهدف إلى تشكيل إطار وطني عام».

وأضاف المصدر أن «الهدف من الاجتماع هو مناقشة مستجدات الأوضاع السياسية، فضلاً عن تدارس الخيارات المطروحة أمام الكتل والقوى السياسية بهدف الخروج من المأزق الراهن الذي تمر به العملية السياسية».

ولم يوضح المصدر ما إذا كان الهدف من الاجتماع هو تشكيل إطار وطني عام بديل لـ«الإطار التنسيقي»، الذي يضم القوى الشيعية التي خسرت الانتخابات، لكنه في النهاية، طبقاً لما يراه المراقبون للشأن السياسي العراقي، خطوة أخرى لمحاصرة زعيم التيار الصدري الفائز بأعلى المقاعد. ورغم التحركات التي قام بها خلال الفترة التي تلت نتائج الانتخابات خصوم الصدر من أجل محاصرته عبر «الإطار التنسيقي»، الذي يضم القوى الشيعية فقط، فإن الصدر لم يستجب لكل الضغوط التي مورست ضده، بالإضافة إلى وجود مؤشرات على إمكانية أن يحصد مقاعد جديدة، سواء من قبل صدريين سابقين فازوا كمستقلين أو نواب مستقلين جدد.

ويربط المراقبون السياسيون بين اجتماع في منزل المالكي وبيان حزب «الدعوة» الداعي إلى الاحتكام إلى الدستور والقانون في معالجة مسألة الاحتجاجات وبين مستقبل الاحتجاجات «الحشدية» أمام بوابات المنطقة الخضراء. كان حزب «الدعوة» الذي يتزعمه المالكي دعا إلى الاحتكام إلى الدستور والقانون في كل القضايا، بما فيها نتائج الانتخابات. وقال الحزب في بيان ، إن «العراق وفي هذا المقطع الزمني المعقد يحتاج إلى قيادة واعية وحكومة رشيدة تقدم خدمات للشعب، كل الشعب، دون هيمنة أو استئثار لفئة دون أخرى وتغليب مصالح ضيقة على الصالح العام، ودون تسلط مجموعة على رقاب الناس وتحكمهم بهم ومصادرة وقمع حرياتهم التي حصلوا عليها بالتضحيات الكبيرة».

ودعا البيان إلى ضرورة «الاحتكام إلى الدستور والقانون في كل القضايا، منها الاعتراض على الانتخابات، كما أنه يدعو إلى مراجعة الأخطاء والثغرات التي يمكن من خلالها مصادرة أصوات المواطنين، سواء كان ذلك عبر التقنيات، أم من خلال سلوكيات شائنة على الأرض، وإن منهجه هو الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بعد سقوط الطاغية، وهو لن يتخلى عن جماهيره التي وثقت به وصوتت له في الانتخابات الأخيرة».

وفيما تستمر الاعتصامات أمام بوابات المنطقة الخضراء احتجاجاً على نتائج الانتخابات، فإن البيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي الداعم بقوة لإجراءات الحكومة العراقية ومفوضية الانتخابات أفرغ جانباً كبيراً من أهداف الاحتجاجات من محتواها. وفي هذا السياق، أعرب مقتدى الصدر عن أمله بأن يسهم تأييد مجلس الأمن للانتخابات العراقية في إذعان الأطراف الرافضة لنتائجها. وقال الصدر في تغريدة على «تويتر»، إن «تأييد مجلس الأمن لنتائج الانتخابات العراقية وتبني نزاهتها بل القول بأنها فاقت سابقاتها فنياً يعكس صورة جميلة عن الديمقراطية العراقية من جهة، ويعطي الأمل لإذعان الأطراف التي تدعي التزوير في تلك العملية الديمقراطية من جهة أخرى».

وأضاف الصدر أن «جر البلد إلى الفوضى وزعزعة السلم الأهلي بسبب عدم قناعتهم بنتائجهم الانتخابية لهو أمر معيب يزيد من تعقيد المشهد السياسي والوضع الأمني، بل يعطي تصوراً سلبياً عنهم، وهذا ما لا ينبغي تزايده وتكراره». وتابع الصدر: «من هنا فإنه لا ينبغي الضغط على مفوضية الانتخابات المستقلة، أو بعمل القضاء والمحكمة الاتحادية أو التدخل بعملها، بل لا بد من خلق أجواء هادئة لتتم المفوضية إجراءاتها بما يخص الطعون أو ما شاكل ذلك».

بغداد: الأمن يمنع محتجين من الوصول إلى «المنطقة الخضراء»

منعت قوات الأمن العراقية، المئات من أنصار القوى السياسية الشيعية الرافضة لنتائج الانتخابات البرلمانية من التقدم نحو مداخل "المنطقة الخضراء" المحصنة أمنيا وسط العاصمة بغداد.

وقال مصدر أمني، لمراسل الأناضول، إن "المئات من المتظاهرين حاولوا التقدم باتجاه بوابات المنطقة الخضراء، لكن الحاجز الأمني الأول منع المتظاهرين من التقدم".

وأضاف المصدر، الذي طلب حجب هويته كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن "قوات الأمن أبلغت المتظاهرين بأنها لن تسمح لهم بأي حال بالتجاوز للوصول إلى المنطقة الخضراء".

وأوضح أن "قوات الأمن طلبت من المتظاهرين الحفاظ على سلمية الاحتجاجات، وعدم الدخول في مشاكل معها"، لافتا إلى "وصول تعزيزات عسكرية كبيرة إلى مداخل المنطقة الخضراء".

وكان هؤلاء المتظاهرون يعتصمون في ساحة "جسر الطابقين" وسط بغداد، منذ الماضي، وتحركوا مساء باتجاه مداخل "المنطقة الخضراء"، وفق مراسل الأناضول.

و"المنطقة الخضراء" شديدة التحصين وتضم مقرات الحكومة والبرلمان والبعثات الدبلوماسية الأجنبية وكذلك بعثة الأمم المتحدة "يونامي" التي تلقت تهديدات بالعنف من قبل أنصار القوى والأطراف الرافضة لنتائج الانتخابات، التي جرت في 10 أكتوبر الجاري.

وحذرت قوى شيعية بينها فصائل متنفذة، الأسبوع الماضي، من أن المضي بهذه النتائج "يهدد السلم الأهلي في البلاد"؛ ما أثار مخاوف من احتمال اندلاع اقتتال داخلي في البلاد.

ويعد تحالف "الفتح" وهو مظلة سياسية لفصائل شيعية مسلحة أبرز الخاسرين في الانتخابات الأخيرة بحصوله على 16 مقعدا، بعد أن حل ثانيا برصيد 48 مقعدا في انتخابات 2018.

«المفوضية العليا» تستعد لفتح باب الترشح لـ«الرئاسيات»

الدبيبة يتعهد دعم الانتخابات.. والمنقوش تحذّر من انسحاب عشوائي لـ«المرتزقة»

مرتزقة في ليبيا

أكد عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الليبية، مجدداً «دعمه اللامحدود لإجراء الانتخابات المقبلة، والعمل على نجاحها دون أي صعوبات». وفي غضون ذلك حذرت نجلاء المنقوش، وزيرة الخارجية الليبية، مما وصفته بـ«عواقب سلبية في حال خروج المرتزقة، والقوات الأجنبية من البلاد بدون خطة واضحة».

وقال الدبيبة في كلمة ألقاها، خلال مشاركته في فعاليات الملتقى الأول، الذي نظمته وزارة الداخلية لقياداتها بطرابلس، تحت شعار «انتخابات آمنة» إن الاقتراع المرتقب «خطوة هامة في توحيد مؤسسات الدولة». وأضاف الدبيبة موضحاً «نحن نعتمد عليكم في فرض الأمن وحماية المواطن، ونعتمد عليكم في تنفيذ خطة تأمين الانتخابات».

من جهته، قال وزير الداخلية، اللواء خالد مازن، إن عقد هذا الملتقى «هو من أجل تضافر الجهود، وتوحيد الخطط لتأمين الانتخابات المقبلة». بينما اعتبر وكيل الوزارة لشؤون المديريات، اللواء بشير الأمين، أن حضور الدبيبة للملتقى «هو بمثابة دعم للوزارة، ودافع لها للنجاح في تأمين الانتخابات».

ومن المقرر أن يناقش الملتقى، الذي يدوم يومين، خطة تأمين وحماية الاستحقاقات الانتخابية، من قبل اللجنة المكلفة من وزارة الداخلية.

في غضون ذلك، استشهدت المنقوش بـ«التجربة الأفغانية»، ودعت في تصريحات تلفزيونية مساء أول من إلى الاستفادة منها، بعد انسحاب «المرتزقة» والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. لكنها حذرت في المقابل من أن «يؤدي خروج هؤلاء بدون خطة واضحة إلى عواقب سلبية، بسبب عدم وجود توازن على الأرض»، مشيرة إلى أن «الإصرار على خروج جميع المرتزقة سيكون عقبة أمام الانتخابات... ولن يحصل في يوم واحد»، ومعتبرة أن «انسحاب 20 في المائة منهم قبل الانتخابات سيكون عامل ثقة بين مختلف الأطراف»، وأن الحكومة المنتخبة المقبلة «ستواصل استكمال تنفيذ هذا المسار».

وكان أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) قد أكدوا أن المراقبين الدوليين العشرة، التابعين للأمم المتحدة، الذين وصلوا مؤخراً لبدء مراقبة وقف إطلاق النار، سيعملون مع زملائهم المحليين التابعين للجنة بهدف تحديد أماكن خروج «المرتزقة»، ومراقبة خروجهم وفق نسب محددة من الطرفين.

وحددت اللجنة آلية لخروج «المرتزقة»، ستناقشها خلال اجتماع مطلع الشهر المقبل، بحضور ممثلي بعض الدول الأفريقية، للاتفاق على جدول زمني لسحب المجموعات المقاتلة المحسوبة عليها.

في سياق ذلك، استغل السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، حلول الذكرى الأولى لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار العام الماضي في جنيف، بين طرفي الصراع العسكري، ليجدد دعم بلاده لليبيين والقادة السياسيين لتنفيذ بنود الاتفاق.

وقال نورلاند في تصريح متلفز، ، إن «وقف إطلاق النار، الذي أنهى القصف على العاصمة طرابلس، مكن من بدء المفاوضات السياسية، التي حققت تقدماً هائلاً في ليبيا خلال العام الماضي». مشيراً إلى أن مؤتمر دعم الاستقرار، الذي استضافته طرابلس مؤخراً «أفضل دليل على التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، والإمكانات التي تنتظرنا»، وهنأ اللجنة العسكرية المشتركة على العمل الذي قامت به «لجعل هذا الأمر ممكناً». كما دعا للبناء على المفاوضات السياسية، وقال إن «هدفنا مثل هدفكم تماماً، وهو رؤية مصالحة وطنية، وإعادة توحيد المؤسسات، وإجراء الانتخابات».

من جهة ثانية، تأجلت زيارة كانت مقررة لوفد حكومي، شكله الدبيبة لزيارة مدينة بنغازي (شرق)، في محاولة لإقناع نائبه، حسين القطراني، بعدم الانشقاق على الحكومة.

وقالت مصادر حكومية إن الزيارة تأجلت إلى وقت لاحق لم يحدد بعد، استجابة لطلب القطراني، ووزراء ووكلاء الحكومة، الممثلين لإقليم برقة فيها. وبخصوص الاقتراع الرئاسي المقبل، استبقت «المفوضية العليا للانتخابات» مؤتمرها الصحافي، المقرر ، لحسم الجدل حول موعد فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، بمطالبتها المنظمات، الراغبة في مراقبة الانتخابات المقبلة بسرعة تقديم أوراق اعتمادها.